الأمم المتحدة

A/C.5/69/SR.39

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
16 June 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة موكاشياكا (نائبة الرئيس) .....(رواندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة استعمال الورق

15-07686 (A)

في غياب السيد روجيجكا (سلوفاكيا)، تولّت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس، السيدة مو كاشياكا (رواندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/69/520/Add.1 و A/69/520/Add.1/Corr.1)

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه منذ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ورد ما مجموعه ٢٦,٦ مليون دولار من أجل الميزانية العادية من ١٠ دول أعضاء؛ وورد ما مجموعه ٣٤ مليون دولار من أجل عمليات حفظ السلام من ٢٢ دولة عضوا؛ وورد مبلغ ١,٢ مليون دولار من أجل المحكمتين الدوليتين من ست دول أعضاء؛ وقامت دولة عضو واحدة بدفع كامل أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر. وبناء على ذلك، وفي إطار الميزانية العادية، سدّدت ٨٦ دولة عضوا أنصبتها المقررة بالكامل؛ وسدّدت ٣١ دولة عضوا أنصبتها المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام؛ وبالنسبة للمحكمتين الدوليتين، سدّدت ٦١ دولة عضوا أنصبتها المقررة بالكامل؛ في حين سدّدت ١٨١ دولة عضوا جميع أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر. أما المدفوعات المقبوضة بعد ٦ أيار/مايو ٢٠١٥ فتعني أن ٢٧ دولة عضوا قد سددت أنصبتها المقررة بالكامل في جميع الفئات.

٢ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بلغ مستوى صندوق رأس المال المتداول ١٢٧ مليون دولار، مما يعكس استخدام مبلغ ٢٣ مليون دولار من الصندوق بصورة مؤقتة لسد احتياجات التدفق النقدي للمخطط العام لتجديد مباني المقر بإذن من الجمعية العامة. وستُنجز التحويلات المالية لغرض تمويل العجز النهائي المترتب على التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر في وقت لاحق من عام ٢٠١٥، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩.

٣ - وأشار إلى أن مستوى الحساب الخاص كان في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بمبلغ ٢٣٥ مليون دولار، وذلك يعكس ما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٨ بشأن استخدام مبلغ ٢٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص لتمويل الميزانية العادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وكذلك قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩، استخدام مبلغ ٣٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص لتمويل العجز النهائي المرتبط بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، مما سيخفّض مستوى الحساب الخاص إلى ١٩٨,٤ مليون دولار.

٤ - وأضاف أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام والبالغة ١,٩٦٦ بليون دولار شملت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ مبلغا قدره ٤٣٠ مليون دولار غير مسدد مستحق عن بعثات منتهية.

٥ - السيد ديفيدسون (جنوب أفريقيا): تكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء عدم الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المنظمة وربط سدادها بإصلاح الأمم المتحدة. فالامتناع عن دفع أموال لميزانيات معتمدة يُنشئ نفوذا سياسيا مصطنعا من شأنه أن يقوّض مبدأ حوكمة الأمم المتحدة على أساس المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

٦ - وأردف قائلا إن المؤشرات المالية سليمة بوجه عام، ولكن التحسينات التي طرأت في الأشهر الأخيرة عكرتها مؤشرات على أن مبالغ كبيرة لا تزال مستحقة للمنظمة وأن سلامتها المالية لا تزال أمرا بعيد المنال. وقال إن المجموعة قلقة من أن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام أكبر مما كانت عليه في

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ولكنها تُسلّم بأن الدورات المالية الوطنية في العديد من الدول الأعضاء غير متوائمة مع الدورة المالية للأمم المتحدة. والمجموعة قلقة أيضا من أن المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات كانت أكبر أيضا. وقال إن المجموعة تقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل خفض هذه المبالغ، ولكنها تشير إلى أن الكثير من البلدان النامية والبلدان المساهمة بقوات ليست في وضع يسمح لها بمواصلة الحفاظ على التزامها بتوفير القوات وتزويدها بالمعدات ذاتيا لفترات ممتدة من الزمن.

٧ - وقال إن المجموعة تلاحظ الأهمية المتزايدة للسلام والأمن، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادات كبيرة في ميزانيات حفظ السلام. ومع ذلك، فإن المسؤوليات الواقعة على عاتق الأمم المتحدة والأنشطة الصادر بها تكليف من الجمعية العامة لا تقل أهمية، وينبغي أن تحظى بالمساواة في التمويل.

٨ - وأضاف قائلا إن المجموعة تقرّ بأهمية الاستقرار المالي لكي يتسنّى للمنظمة العمل بفعالية ولتنفّذ ولاياتها وأنشطتها تنفيذا كاملا، وهي تؤكّد من جديد التزاماتها القانونية بموجب الميثاق. ومع الإقرار بضرورة تفهّم العاجزين مؤقتا عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نتيجة صعوبات اقتصادية، تحث المجموعة جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وأعرب عن تقدير المجموعة للدول الأعضاء التي سدّدت جزءا من مساهماتها المستحقة، والتمس تأكيدا بعدم تأخّر أو تقلّص تنفيذ البرامج والأنشطة في إطار الميزانية العادية بسبب عدم دفع الأنصبة المقررة.

٩ - السيد بريزوتّي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلّم باسم البلدان المرشحة للعضوية، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا وصربيا، والبوسنة والهرسك، بلد عملية الاستقرار والانتساب؛ علاوة على أرمينيا وجورجيا، فقال إن من الضروري لجميع الأطراف، الدول الأعضاء والأمانة العامة، أن تولي شراكتها الاهتمام الذي تستحقّه فتوفّر التمويل وتستخدمه بشكل مسؤول.

١٠ - ورحّب بأن عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع أنصبتها المقررة في الميزانية العادية كان في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أكبر مما كان عليه في العام السابق، ولكنه لاحظ بقلق أن عدد الدول التي سددت حتى الآن جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام لم يتجاوز ٣١ دولة. وقال إن من الضروري توخّي مزيد من الحكمة في الإنفاق والتنفيذ باعتماد سبل جديدة والتأكد من أن المنظمة تعمل ضمن حدود مستويات الميزانية المتّفق عليها في جميع أنشطتها، من حفظ السلام إلى التشييد والميزانية العادية. ومن الضروري بذل جهود دؤوبة لإيجاد سبل جديدة ومبتكرة للعمل على تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية واستخدام الموارد على نحو مستدام.

١١ - السيد كوين (كندا): تكلم بالنيابة أيضا عن أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن المبلغ المستحق للدول الأعضاء في ما يخص حفظ السلام باهظ جدا، رغم أنه من المتوقع أن ينخفض بحلول نهاية العام. ودفع المبالغ المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات وطلبات التوريد والمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز مرهون بوفاء الدول الأعضاء في الوقت المناسب بالتزاماتها المالية كاملة تجاه المنظمة.

١٢ - وأضاف قائلا إن آثار عدم سداد الأنصبة المقررة واضحة؛ فقد ظلّت البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تنتظر سداد التكاليف التي تكبّدتها، الأمر الذي أثّر سلبا على تحمسها للإسهام بالأفراد والأصول المادية في عمليات حفظ

السلام المقبلة. كما أدّى إلى عدم المساواة بين الدول الأعضاء التي سدّدت أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب والدول التي لم تفعل ذلك.

١٣ - وأشار إلى أن عدم سداد الأنصبة المقررة تترتب عليه آثار ضارة بالغة على التدفق النقدي للمنظمة. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان ثمة اشتراكات لا تزال مستحقة للميزانية العادية بقيمة ١,٥ بليون دولار. وقد أُنشئ صندوق رأس المال المتداول لتقديم السلف اللازمة لتمويل اعتمادات الميزانية في انتظار تلقي الاشتراكات، ولكنه لن يعمل على نحو سليم إلا إذا سُدّدت الاشتراكات في حينها وبالكامل. وينبغي توخي الحذر في استخدام الصندوق.

١٤ - وتابع قائلا إن الوفود الثلاثة ستواصل إثبات التزامها بعمل الأمم المتحدة بدفع المبالغ المستحقة عليها كاملة وفي الوقت المحدد ومن دون شروط؛ وحثّ جميع الدول الأعضاء على الاحتذاء بها. ففي المنظمة آلية قائمة لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة متأخراتها المالية، وينبغي لجميع الدول الأعضاء المعنية الاستفادة منها وتقديم خطط سداد متعددة السنوات.

١٥ - واختتم كلمته قائلا إن من المهم تزويد المنظمة بالموارد التي تحتاج إليها، ولكن من المهم أيضا تحديد المجالات التي يمكن تحقيق وفورات فيها، من أجل تحسين العمليات واستنفاد جميع الخيارات في إدارة الموارد المقدمة بكفاءة وفعالية من أجل تحسين الحالة المالية.

١٦ - السيد غوو شويجون (الصين): قال إن وفد بلده يأمل في أن تعمل الدول الأعضاء بشكل جماعي من أجل ضمان سلامة وضع المنظمة المالي وإرساء أساس متين لتنفيذ جميع الولايات. وأضاف قائلا إن الذكرى السنوية السبعين المقبلة للأمم المتحدة سوف تشهد سلسلة من المناسبات الرامية إلى تعزيز دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين والتنمية العالمية، مما يجعل سلامة الإدارة المالية أمرا أكثر أهمية.

١٧ - ولاحظ مستويات الاشتراكات المقررة غير المسددة فيما يتعلق بحفظ السلام والميزانية العادية، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وإلى دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد وبدون شروط. وقال إن البلدان التي تمتلك الموارد المطلوبة، خاصة البلدان المتقدمة النمو صاحبة الاشتراكات الكبيرة، عليها أن تدفع المبالغ المستحقة دون تأخير. وأشار إلى أن وفده يتعاطف مع البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية ويؤيد استمرار تطبيق المادة ١٩ على الدول الأعضاء التي تواجه ظروفًا خارجة عن إرادتها.

١٨ - وتابع قائلا إن الجمعية العامة ينبغي أن تضمن سداد التكاليف في وقتها للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة. ومن المؤسف أن المبالغ المستحقة كبيرة وهي ٧٧٩ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٤ و ٦٦٣ مليون دولار في نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يكون مبلغ مجموعه ٥٦١ مليون دولار مستحق الدفع بنهاية عام ٢٠١٥. وأعرب عن أمله في أن تبعث الأمانة العامة بإشارة إيجابية للبلدان المشاركة بقوات وبوحدات شرطة من أجل تطور حفظ السلام في الأجل الطويل.

١٩ - وأشار إلى أن حكومته مؤيد قوي للأمم المتحدة. فالصين، بصفتها سادس أكبر المساهمين، قد سددت بالفعل اشتراكاتها المقررة كاملة فيما يتعلق بالميزانية العادية وحفظ السلام والمحكمتين، ودفعت مقدمًا في نهاية عام ٢٠١٤ جزءًا من اشتراكها المقرر اللاحق فيما يتعلق بحفظ السلام، أملا في أن يساعد هذا المنظمة على تحسين وضعها المالي. ويجب على الأمانة العامة أن تُحسِّن من تنظيمها الإداري وإدارة الميزانية

لضمان أن كل سنْت تدفعه الدول الأعضاء يُستخدم على نحو سليم.

٢٠ - السيد غوليتسين (أوكرانيا): قال إنه على الرغم من التحديات الأمنية والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها أوكرانيا فإنها تفي دائما بالتزاماتها تجاه ميزانيات المنظمة وتسدد بالكامل كل اشتراكاتها المقررة الحالية. واشتراكاتها المستحقة في حفظ السلام يتعلق جميعها تقريبا ببعثات منتهية. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة اعتبرت، في مقررها ٤٧٠/٤٩، أن متأخرات أوكرانيا عن عام ١٩٩٥ تعود لظروف خارجة عن إدارتها، فإن أوكرانيا باعتبارها دولة عضوا مسؤولة، تسدد بانتظام مبالغ كبيرة لخفض هذه المتأخرات. وبحلول بداية عام ٢٠١٢ كانت أوكرانيا قد خفضت متأخراتها المستحقة لميزانيات عمليات حفظ السلام المنتهية بحوالي ٤,٢ مليون دولار.

٢١ - السيد أكاماتسو (اليابان): قال إن حكومته قد سددت اشتراكاتها المقررة في جميع الفئات كاملة وفي الموعد المحدد على الرغم من أن دورة ميزانية الحكومة لا تتوافق مع دورة المنظمة، وذلك من منطلق أن الدول الأعضاء مسؤولة عن القيام بذلك. وهكذا فقد أوفت اليابان مرة أخرى بالتزامها الدولي إزاء السلام والازدهار الدوليين على الرغم من الصعوبات المالية الداخلية التي تواجهها منذ وقت طويل والاتجاه الذي شهدته أسعار الصرف مؤخرا.

٢٢ - ولاحظ مع التقدير جهود الأمانة العامة من أجل استخدام الموارد بكفاءة وفعالية وقال إنه يتوقع منها أن ترصد بدقة الوضع النقدي للميزانية العادية وتبقي الجمعية العامة على علم. فالموارد التي تساهم بها الدول الأعضاء يجب أن تُستخدم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية عند تنفيذ الولايات. ويمكن للأمانة العامة أن تستفيد من تجربة الدول الأعضاء، كُل في إدارتها الوطنية الخاصة. وينبغي للجمعية أن تسعى لإيجاد حلول عملية ومعقولة عند مناقشة اقتراحات الميزانية.

٢٣ - السيد سانشيز أسكوي (كوبا): قال إن الاستقرار المالي هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لقدرة المنظمة على الاضطلاع بولاياتها بالكامل وفي الوقت المحدد. فبدون أساس مالي راسخ وثابت لن تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق الأهداف التي أُنشِئت من أجلها. وعلى الرغم من أن سداد الاشتراكات المقررة دون شروط هو من مقتضيات الميثاق فإن عدم سداد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بشكل متكرر جعل الوضع المالي أبعد ما يكون عن المثالية.

٢٤ - وأعرب عن قلق وفده إزاء ما قررته الجمعية مؤخرا بشأن استخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في مستوى الموارد. وقال إن على الدول الأعضاء أن تحترم قرارات الجمعية العامة والقواعد والأنظمة المالية والممارسة الراسخة التي تحكم استخدامها.

٢٥ - وأضاف أن على الدول الأعضاء ألا تدخر جهدا لضمان الاستقرار المالي للمنظمة. ويقر وفده بالجهود التي تبذلها بلدان كثيرة للوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل، لا سيما البلدان النامية التي تواصل إثبات التزامها إزاء الأمم المتحدة على الرغم من ظروفها الاقتصادية الصعبة. وهذه الظروف يجب أن تؤخذ في الاعتبار، خاصة عندما تحول دون وفاء الدول بالتزاماتها على الرغم من أنها تمتلك الإرادة السياسية للقيام بذلك.

٢٦ - ودعا إلى زيادة كفاءة وفعالية إدارة الموارد المالية التي تتيحها الدول الأعضاء للمنظمة خاصة في الوقت الذي تعتمد فيه تلك الدول إجراءات تقشفية في الداخل. فالمساءلة والشفافية والقدرة على تحقيق النتائج كلها مؤشرات ضرورية.

٢٧ - وأعرب عن قلق وفده أيضا إزاء تمويل عمليات حفظ السلام نظراً لازدياد عددها واتساع نطاقها. وأشار إلى أنه يجب على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتحملوا قدرا أكبر من المسؤولية المالية يتناسب مع مستوى مسؤولياتهم الخاصة عن الأمن والسلام الدوليين. وعلى وجه الخصوص، قال إن الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة لتمويل البعثات العاملة أمر مثير للقلق. ويجب أن تتوقف هذه الممارسة وأن تعاد أرصدة الحسابات المقفلة إلى الدول الأعضاء وفقا للقواعد والأنظمة المالية. فالدول التي تسدد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الموعد المحدد يجب ألا تُعاقب لأن دولاً أخرى لم تسدد.

٢٨ - وأردف قائلا إن مما يدعو للقلق أيضا التأخير الذي طال أمده في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة ومعدات. فمن المفارقات أن بلدانا مساهمة، وكثير منها بلدان نامية، تمول بالفعل العمليات من ميزانيتها الوطنية. لذا فإن السداد السريع لهذه المبالغ سيخفف بدرجة كبيرة من الأعباء المالية الملقاة على كاهل تلك البلدان. وعلى الأمانة العامة أن تبذل كل جهد ممكن لضمان أن يتم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد.

٢٩ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من القيود التي يفرضها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأمريكي القاتل فإن كوبا تظل ملتزمة بتعددية الأطراف وهذا يظهر جليا من خلال مشاركتها النشطة في عمل الأمم المتحدة وأيضا من الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها المالية. ففي الربع الأول من عام ٢٠١٥، دفعت كوبا اشتراكها في الميزانية العادية وقامت بدفع مبالغ كبيرة لميزانيات حفظ السلام وهناك مبالغ إضافية ستُدفع في الأسابيع المقبلة.

٣٠ - وأشار إلى حكومته تقر بأن مكتب مراقبة الأصول المالية الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية قام مؤخرا بوقف تجميد اشتراكاتها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ولكن على الرغم من ذلك لا يزال الحصار مستمرا. فكوبا تُمنع من استخدام دولار الولايات المتحدة، بما في ذلك لسداد مدفوعاتها للمنظمات الدولية مما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات سعر الصرف التي لها تأثير سلبي على قدرتها على الدفع.

٣١ - وأشار إلى أن الحصار، وهو سياسة عدوان اقتصادي وتجاري ومالي أحادية الجانب، يمثل العقبة الرئيسية في طريق التنمية الاقتصادية لكوبا. فآثار الحصار المتجاوزة لنطاق الحدود الوطنية تنتهك قواعد ومبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد دعت الجمعية العامة لرفع الحصار في ٢٣ مناسبة متتالية.

٣٢ - وأضاف أن وفده يرحب بالاستعداد الذي أبداه الرئيس أوباما للتعاون مع الكونغرس بهدف إنهاء الحصار. ولكن ترى حكومته أن الرئيس يمكنه أن يستغل سلطته التنفيذية بشكل أكبر لتطبيق هذه السياسة.

٣٣ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يكرر تأكيد عزمه على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الأمم المتحدة اقتناعا منه بأن تحسين في وضع المؤسسة المالي يتوقف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

٣٤ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الصحة المالية للمنظمة جيدة وإن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة تستند إلى أساس مالي متين.

٣٥ - وأقر بالشواغل المشروعة المعرب عنها في اللجنة. وأشار إلى أن تفاوض الدول الأعضاء بشأن الميزانيات عملية سياسية في غاية الأهمية، تقوم بعدها الأمانة العامة بتنفيذ جميع الأنشطة التي يتم تمويلها في انتظار أن تدفع الدول الأعضاء المبالغ التي اعتُمِدت في الميزانية. ولكن تنشأ مشكلة إذا لم تُدفع المبالغ بالمستوى الذي ووفق عليه.

٣٦ - وأشار إلى أن أحدث مثال على ذلك يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس الإيبولا. فقد أدركت الدول الأعضاء أن تفويض الأمين العام للقيام بأنشطة دون توفير التمويل هو عمل غير مسؤول، شأنه شأن القرار الذي اتُخِذ بخصوص التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر والذي فوض للأمين العام صرف أموال على نشاط أساسي بينما ترك أمر النظر في التمويل لوقت لاحق. وبناء عليه قامت اللجنة في وقت لاحق بتخصيص مبلغ مالي لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس الإيبولا وبالطبع كان لا بد من إيجاد تمويل للتكاليف المرتبطة. وقد وضعت قرارات اللجنة قاعدة صلبة وواضحة جداً للأمانة العامة لكي تقوم بالأنشطة حتى يتم تنفيذ أنشطة الميزانية العادية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن الحالة المالية ستتعرض لضائقة في نهاية هذا العام. وإن الأمانة العامة تراقب هذه الحالة عن كثب وتتوخى أقصى درجات الحيطة فيما يتعلق بالنفقات لتنفيذ الأنشطة، ولكنه أعرب عن ثقته في هذه الحالة.

٣٨ - وفيما يتعلق بالقلق الذي أُبدي على نطاق واسع إزاء المبالغ المستحقة للدول الأعضاء، قال إنه أولوية قصوى للأمانة العامة التي تضاعف جهودها لتخفيض المبالغ غير المسددة. وإنه في الواقع أحد جوانب الاتفاق المبرم بين الأمين العام والدول الأعضاء. وستسدد الأمانة العامة المبالغ للدول الأعضاء التي تساهم في عمليات حفظ السلام. وهناك عدة عوامل تجعل الأمانة العامة غير قادرة على أن تخفض المبلغ غير المسدد إلى الصفر بالرغم من أنها تبذل قصارى جهدها.

٣٩ - وأوضح قائلاً إنه، في المقام الأول، يخصص لكل عملية من عمليات حفظ السلام حساب مختلف. ولكل بعثة وضع مختلف، فبعضها له وضع مالي أفضل من غيره. وتمثل البعثات المغلقة تحديا آخر عندما يكون الرصيد النقدي منخفضا للغاية بحيث يتعذر سداده. وثانيا، تحتاج البعثات إلى حد أدنى من الرصيد النقدي لتغطية الاحتياجات التشغيلية؛ ولا يمكن لهذا المبلغ أن يكون قليلاً جداً. وثالثا، يُطلب إلى الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام أن تتعاون في التحقق شهرياً من قوام القوات بأسرع وقت ممكن. وذكر أن المعدات المملوكة للوحدات تشكل تحدياً خاصاً، وبات من الضروري إجراء مناقشات مع الجهات المساهمة للتوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة تفاهم تغطي جملة أمور منها المعدات وقيمتها. وهذه المسائل هي مسائل تقنية للغاية. غير أن الأمانة العامة ستبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزامها الهام الذي يقضي بتخفيض المبلغ المستحق.

٤٠ - واختتم قائلاً إنه يتطلع إلى الدعم المتواصل من الدول الأعضاء لأن المنظمة تعتمد كلياً على مدفوعاتها لتنفيذ أنشطتها.

٤١ - السيد سانشيز أسكوي (كوبا): طلب تزويده بمعلومات مستكملة عن حالة كل من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص من حيث سداد الأموال المستخدمة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي يستخدم بمثابة آلية مؤقتة. وقال إن وفده يشعر بقلق بالغ لأن رصيد الحساب الخاص يقل عن ٢٠٠ مليون دولار وقد استنفد إلى حد كبير على مدى العامين الماضيين، وأيضاً لأن صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص يستخدمان لأغراض أخرى غير الأغراض المتوخاة منهما. وسأل عن الطريقة المتوقعة لتسديد المبالغ التي سحبت من هذين المصدرين.

٤٢ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الجمعية العامة قررت، في دورتها الثامنة والستين، أن يُستخدم كل من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص بوصفهما آلية مؤقتة لمعالجة مسائل التدفق النقدي فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد

مباني المقر، ولتغطية العجز الناجم عنها. ونتيجة لذلك، خفض في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥ رصيد صندوق رأس المال المتداول من ١٥٠ إلى ١٢٧ مليون دولار؛ وسيخفض رصيد الحساب الخاص إلى ١٩٨ مليون دولار.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة قررت، في الجزء الأول من الدورة المستأنفة، تغطية العجز في المخطط العام النهائي لتجديد مباني المقر من خلال مجموعة من الإجراءات هي: استخدام الحساب الخاص؛ وإلغاء التزامات الفترات السابقة والرصيد غير المربوط المتعلق بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وإقرار أنصبة إضافية على الدول الأعضاء. وقد يسر هذا القرار السياسي الإيجابي للغاية التوصل إلى حل نهائي. وستعيد الأمانة العامة تحويل مبلغ قدره ٢٣ مليون دولار إلى صندوق رأس المال المتداول بحيث يصبح رصيد الصندوق ١٥٠ مليون دولار. ويظل الحساب الخاص عند مستوى مخفض قدره ١٩٨,٤ مليون دولار. وستكون الاشتراكات الإضافية من الدول الأعضاء زيادة على المبالغ التي أصبحت مستحقة بالفعل في عام ٢٠١٦. واختتم قائلاً إن الهدف من تلك الإجراءات هو تعويض النقص في أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر بحلول نهاية العام.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/69/653، و A/69/653/Corr.1، و A/69/653/Add.1 و A/69/750، و A/69/750/Corr.1، و A/69/791، و A/69/860)

٤٤ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/653، و A/69/653/Corr.1، و A/69/653/Add.1) وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/750/Corr.1 و A/69/750) المتعلقة بحساب دعم عمليات حفظ السلام، فقالت إن الجمعية العامة أقرت مبلغاً قدره ٣٢٧,٤ مليون دولار لحساب الدعم للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، يشمل مبلغاً قدره ١٨,٧ مليون دولار لتمويل مشروع التخطيط المركزي للموارد، نظام أوموجا. وكانت النفقات الفعلية بمبلغ ٣١٥ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٦,٢ في المائة، مما أفضى إلى رصيد حر قدره ١٢,٤ مليون دولار، منه مبلغ قدره ٨ ملايين دولار يعكس نقصاً في الإنفاق على الوظائف يعزى إلى الوظائف الشاغرة، وانخفاض في التكاليف العامة للموظفين، ومبلغ قدره ٤ ملايين دولار يعكس نقصاً في الإنفاق على الخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة العامة.

٤٥ - وأضافت قائلة إن تلك الموارد قد وفرت الدعم الفعلي لعمليات حفظ السلام ومولت الدعم اللازم لتنفيذ عدد من قرارات مجلس الأمن التي لها أثر هام على العمليات، بما في ذلك الدعم المقدم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولمواصلة نشر لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيادة حماية المدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

٤٦ - واستطردت قائلة إن نشر نظام أوموجا الأساس في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإعداد بيانات ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لجميع بعثات حفظ السلام العاملة والمغلقة - التي حصلت على رأي غير متحفظ من مراجع الحسابات الخارجي-قد أثر على جميع بعثات حفظ السلام واستوجب تقديم الدعم المكثف اللازم.

٤٧ - وأشارت إلى أن الأمانة العامة تستعرض، في بداية كل دورة من دورات الميزانية، عدد عمليات حفظ السلام

وحجمها ودرجة تعقيدها ومستوى الدعم الذي تحتاجه البعثات. ويمول حساب الدعم حالياً ١ ٤٥٨ من الوظائف الثابتة والمؤقتة والموجودة في ١٤ إدارة ومكتباً، ولا سيما في نيويورك، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، فضلا عن المهام الهامة الأخرى المضطلع بها على المستوى المركزي.

٤٨ - وأردفت قائلة، إن الأمانة العامة قد استعرضت، في سياق إعداد ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، جميع الوظائف لمراعاة توزيع عبء العمل والمسؤوليات والمهام؛ وأي تغييرات في الاحتياجات التشغيلية مبينة في المقترحات المعروضة على اللجنة. وتمشيا مع الاحتياجات المتزايدة لحفظ السلام، تقدر الموارد المالية في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٣٣٨ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٢ مليون دولار، أو ٣,٧ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٤. وتمثل الميزانية المشتركة لحساب الدعم وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، باستثناء تكاليف النظام المركزي لتخطيط الموارد أقل من ٥ في المائة من مجموع ميزانية حفظ السلام، وهو نفس المستوى الذي سجل في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤.

٤٩ - وردا على الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية، قالت إن استعراضاً شاملاً قد أجري لاستخدام المساعدة المؤقتة على المدى الطويل. وإن الميزانية تتضمن اقتراحاً بتثبيت ٤٥ وظيفة مؤقتة ظلت الجمعية العامة تقرها لمدة أربع سنوات على الأقل أو حُددت مهامها على أنها ذات طابع مستمر. وقد حُملت بعض تكاليف تكنولوجيا المعلومات وإدارة سلسلة الإمداد على ميزانيات البعثات بدلا من حساب الدعم. وذكرت أن مكتبها سيواصل تحديد هذه التكاليف وتحسين المنهجية.

٥٠ - وبما أن تكاليف الموظفين تمثل ما يزيد عن ٧٥ في المائة من مجموع موارد حساب الدعم، فإن تحديد معدل الشغور أمر أساسي لدقة الميزانية. ومعظم هذه الوظائف موجود في المقر، لذلك استُخدم معدل شغور قدره ١٢ في المائة بالنسبة لوظائف الفئة الفنية و ٦ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة، بصرف النظر عما إذا كانت الوظائف مستمرة أو جديدة أو مؤقتة. وأحدث معدلات الشغور المتاحة هي ٩,٥ في المائة و ٧ في المائة بالنسبة للوظائف الثابتة من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، و ١٢,٩ في المائة، و ١٨,٥ في المائة بالنسبة للوظائف المؤقتة من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

٥١ - وأشارت إلى أنه توجد تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف زيادة في الاحتياجات إلى التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة قدرها ٠,٨ مليون دولار مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٤. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع تكلفة التأمين الصحي الذي يستفيد منه موظفو حفظ السلام المتقاعدون وإلى الزيادة المتوقعة في عدد المستفيدين بنسبة ١,٦ في المائة في السنة.

٥٢ - وأشارت إلى أن حساب الدعم يتيح للأمانة العامة توفير الدعم القوي والفعال لعمليات حفظ السلام، في الوقت الذي يشهد فيه الميدان تهديدات جديدة وتغيرا سريعا في مجرى الأمور. وتقدم الإدارات والمكاتب التي تتلقى تمويلا من حساب الدعم طائفة كبيرة من الخدمات التي لا غنى عنها لعمليات حفظ السلام. وتضمن هذه الوظائف المركزية توحيد السياسات والإجراءات، وفرض رقابة داخلية صارمة عليها، إضافة إلى تطبيقها تطبيقا متسقا، مما يكفل الاضطلاع بالولايات واستخدام الموارد التي تتيحها الدول الأعضاء لحفظ السلام بكفاءة وفعالية.

٥٣ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/69/860)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية من شأنها أن تفضي إلى تقليص الموارد التي تقترحها الأمانة العامة بمقدار ٣,٢ مليون دولار.

٥٤ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ الزيادة في عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترحة، فضلا عن الزيادة المقترحة في عدد الوظائف من الرتبتين مد-١ ومد-٢، في الوقت الذي يُتوقع فيه أن تنخفض أعداد الأفراد النظاميين والمدنيين في بعثات حفظ السلام، وهي تشير إلى أن الجمعية العامة شددت مرارا على أن حساب الدعم ينبغي أن يتوافق مع ولاية عمليات حفظ السلام وحجمها.

٥٥ - وفيما يتعلق بالتطبيق المقترح لمعدلات شغور موحدة على تقديرات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بالنسبة للوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة والمستمرة، قال إن اللجنة توصي بمواصلة تطبيق معدلات مختلفة، لأن من السابق لأوانه مواءمة عملية ميزنة حساب الدعم مع عملية إعداد الميزانية العادية.

٥٦ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بأن تعكس ميزانية حساب الدعم تكاليف استحداث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ومبادرة إدارة سلسلة الإمداد عوضا عن تحميلها على ميزانيات البعثات.

٥٧ - وفيما يتعلق باقتراح تحويل ٤٥ وظيفة مؤقتة ذات طابع مستمر إلى وظائف ثابتة، ذكر أن اللجنة الاستشارية تلاحظ عدم اتساق المعايير المستخدمة بخصوص عمليات التحويل المقترحة. وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لخفض الموارد تحت بند الاستشاريين وتشجع الأمين العام على مواصلة الحد من الاعتماد على الاستشاريين، وذلك ببناء قدرات داخلية. وفيما يتعلق بالزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية، لم يتم إيلاء اهتمام كاف لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ بشأن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة فيما يخص تدابير توفير التكاليف. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض عام لمخصصات السفر في مهام رسمية بنسبة ١٠ بالمائة.

٥٨ - السيد ديفيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن عمليات حفظ السلام يجب أن تتاح لها جميعا الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها، وشدد على أهمية توفير الدعم لجميع البعثات خلال كل المراحل. وأضاف أن مستوى حساب الدعم ينبغي أن يطابق بشكل عام ولاية بعثات حفظ السلام وعددها وحجمها وتعقيدها. ويستلزم الطابع المتغير لعمليات حفظ السلام وولاياتها الجديدة ومستوى تعقيدها تخصيص الموارد المناسبة ووضع السياسات وترتيبات الدعم الملائمة.

٥٩ - وتابع قائلا إن المقر يجب أن يقدم الدعم للبعثات على نحو متكامل قدر الإمكان حرصا على الكفاءة والفعالية وتفاديا للازدواجية. ويتعين إدخال تحسينات نوعية على تقديم الخدمات للأفراد المدنيين والنظاميين في الميدان.

٦٠ - وأضاف قائلا إن مستوى تمثيل البلدان المساهمة بقوات في كافة الإدارات ذات الصلة، بما في ذلك من حيث الدعم سواء في الميدان أو في المقر، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا، أمر حاسم لتحقيق المزيد من الاتساق بين الجهات التي تدير العمليات وتسيرها وتقودها. وثمة مجال واسع للتحسين في هذا الصدد. وما برحت الجمعية العامة تطلب من الأمين العام ضمان تمثيل البلدان المساهمة بقوات بالقدر الكافي، لا سيما في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، تمشيا مع مساهماتها في حفظ السلام.

٦١ - وأشار إلى أن المجموعة أحاطت علما بتقرير أداء الميزانية عن الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وبالمعلومات المستكملة عن الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ والميزانية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٥/٢٠١٦ بما في ذلك بارامترات الميزانية ومعدلات الشغور، فضلا عن ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن رصد المخصصات في حساب الدعم بدلا من ميزانيات البعثات بالنسبة لاستحداث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة سلسلة الإمداد.

٦٢ - وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، قال إن استخدام الوظائف الثابتة والمؤقتة التي توافق عليها الجمعية يجب أن يقتصر على الغرض المتوخى منها. وتعرب المجموعة عن خيبة أملها إزاء استمرار الاتجاه نحو نقل الموارد ما بين مجالات مختلفة في سياق إدارة الشواغر. وقد أحاطت المجموعة علما باقتراح إلغاء وظائف ومهام أو إعادة تصنيفها أو نقلها في عدد من الإدارات والوحدات والشُّعب، وستلتمس توضيحات في هذا الشأن.

٦٣ - وأضاف قائلا إن المجموعة يساورها القلق إزاء ارتفاع معدلات الشغور في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا سيما في الميدان، وأثر ذلك على تنفيذ ولايته. وهي تود معرفة الأسباب وإلى أي مدى أرسى المكتب وجوده في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.

٦٤ - وأشار إلى أن المجموعة قلقة إزاء استمرار الأمين العام في تنفيذ إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم في الأمانة العامة، ولا سيما في إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام، دون موافقة الدول الأعضاء، وإزاء الاستمرار في تقديم مقترحات للجنة شبيهة بمقترحات رُفضت من قبل.

٦٥ - وفيما يخص عملية الشراء في الميدان، قال إن المجموعة تود معرفة تفاصيل الأنشطة المقررة في إطار برنامج التوعية، ولا سيما الحلقات الدراسية المتعلقة بالأعمال التجارية وحلقات العمل لتسجيل البائعين، من حيث تمويلها من حساب الدعم.

٦٦ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للعضوية، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ والبوسنة والهرسك، بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب؛ علاوة على أرمينيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لعمليات حفظ السلام كمهمة أساسية من مهام المنظمة. ووظائف دعم حفظ السلام هي عامل مهم في ضمان تنفيذ الولايات في الميدان.

٦٧ - وأشارت إلى أن وفدها يوافق على أن تقارير حساب دعم حفظ السلام ما فتئت تزداد تعقيدا. وينبغي للأمين العام إدخال تحسينات على طريقة عرض البيانات في التقارير المقبلة المتعلقة بميزانية حساب الدعم من أجل تيسير الفهم والمقارنات بين الفترات المالية.

٦٨ - وأضافت قائلة إن اقتراحات الأمين العام تمثل زيادة مقارنة بالاعتماد المرصود في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ولئن كانت تلك الزيادة تعزى في المقام الأول إلى المبالغ المخصصة للتخطيط المركزي للموارد وأمن نظم المعلومات، فإن عدد الوظائف المطلوبة عاد ليرتفع من جديد نتيجة لعمليات النقل المقترح لوظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة. ويقلل عرض الأمين العام من الحجم الحقيقي لهذه الزيادة، إذ إن تكاليف المعلومات والاتصالات التي كانت تدرج سابقا في إطار حساب الدعم نُقلت إلى ميزانيات البعثات. والواقع أن الزيادة في إطار حساب الدعم، بما فيها تلك التكاليف، تفوق مبلغ الزيادة الذي عُرض بما يناهز ٣,٤ ملايين دولار. والأمر كذلك أيضا فيما يتعلق بمبلغ ٤ ملايين دولار لتغطية تكاليف إدارة سلسلة الإمداد أدرج في مقترحات ميزانية البعثات عوضا عن إدراجه في حساب الدعم.

٦٩ - وأشارت إلى أن الزيادة المقترحة في الوظائف الدائمة والمؤقتة في إطار حساب الدعم تأتي في وقت يتناقص فيه

عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في مجال حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من عدد الموظفين الذي ما انفك يتناقص في مجال حفظ السلام، فإن الحصة المشتركة لحساب الدعم وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات كنسبة مئوية من الموارد المقترحة لبعثات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ من المتوقع أن تظل على حالها، أي بنسبة ٤,٧ بالمائة مثلما كانت في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤. وبما أن مهام الدعم ينبغي أن تكون قابلة للتكييف مع حجم عمليات حفظ السلام ونطاقها، ينبغي أن تكون هناك صلة بين مستوى الدعم المقدم من حساب الدعم وعدد عمليات حفظ السلام وحجمها وتعقيدها، ويود وفدها أن يعرف كيف أخذت الأمانة العامة هذه الاعتبارات في الحسبان أثناء استعراضها لاحتياجات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، وكيف انعكس ذلك في مقترحات الميزانية. ومن المهم أيضا معرفة الأساس المنطقي لتحويل الوظائف المؤقتة الممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة.

٧٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تكرر تأكيد أهمية أخذ هدف حساب الدعم في الحسبان كما كان متوخى وقت إنشائه. وينبغي أن يتسم بحسن التنظيم والشفافية وأن يتمشى مع الولايات الآخذة في التطور بحيث يتسنى له توفير القدرات الأساسية لدعم عمليات حفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٣٠.